

في الاخذ لا يعتبر **قوله** وسقط الابلاء اي بالوطء في المدة وانما سقط لا محلال  
البعين باحت **قوله** وان لم يعربها حتى مضت المدة بانت منه بتطبيقه هذا  
لنظر القدر والى هذا حكم الابلاء على تقدير عدم الوطء في المدة قال القس  
الترمذ رحمة الله في جامعته في علم الحديث اختلف اهل العلم فيه اذا مضت اربعة  
اسهر فقال بعض العلم من اصحاب النبي عليه السلام وغيرهم اذا مضت اربعة اسهر  
يرقف فاما ان يقي واما ان يطلق وهو قول مالك والسافعي واحمد واسحق وقال  
بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وغيرهم اذا مضت اربعة اسهر حتى  
تطبيقه باينة وقال مالك في الموطا عن سعد بن المسيب والى بن عبد الرحمن  
انهما كانا يتولان اذا مضت الاربعة الاسهر حتى تطلقه واحدة ولزوجهما عليها  
الرجعة ما وامت في العدة قال مالك وكان ذلك راي بن شهاب ومجتنا قوله تعالى  
وان عزموا الطلاق اى ان ترخصوا الى انقضاء المدة وتركوا النبي في المدة جعل تعالى  
ترك النبي في المدة عزمة الطلاق بوجه ما قال محمد بن الحسن في الاصل لموا عن بن  
سعود وابن عباس انهما فالعزمة الطلاق انقضاء الاربعة الاسهر فمضى الآية  
ان زوجها الطلاق بترك النبي فان الله سمع بمعالمتهم بكلمة الابلاء عليهم وهذا  
وعيد على ترك النبي فان قلت سلنا ان مجرد الاربعة الاسهر يقع الطلاق  
ولكن لانهم انه باين ولا دالة في الآية على البين فلم لا يجوز ان يقع رجعا كما روى  
في الموطا عن بن المسيب قلت انما وقع باين لان الزوج ظلمها حيث منع حقها المسمى  
عليه وهو الوطء في المدة فجازاه الشرع بالطلاق وعند مضى المدة تخليصها عن  
ضرب التعليق ولا يحصل التخص بالرجعي فوقع باينا لان الابلاء كان طلاقا باينا على  
الغرة في الجاهلية حيث لا تقربها الشخص بعد الابلاء ابد في حله الشرع موثلا بقاءه  
تربص اربعة اسهر الى انقضاء المدة فحصلت الاشارة الى ان الواقع بالابلاء باين لكنه

اعلم  
انما هو  
الرجعة  
بما روي  
في صحيح  
الترمذي  
عن ابن  
سعود  
ابن عباس  
انهما  
فالعزمة  
الطلاق  
انقضاء  
الاربعة  
الاسهر  
فمضى  
الآية  
ان  
زوجها  
الطلاق  
بترك  
النبي  
فان  
الله  
سمع  
بمعالمتهم  
بكلمة  
الابلاء  
عليهم  
وهذا  
وعيد  
على  
ترك  
النبي  
فان  
قلت  
سلنا  
ان  
مجرد  
الاربعة  
الاسهر  
يقع  
الطلاق  
ولكن  
لانهم  
انه  
باين  
ولا  
دالة  
في  
الآية  
على  
البين  
فلم  
لا  
يجوز  
ان  
يقع  
رجعا  
كما  
روى  
في  
الموطا  
عن  
بن  
المسيب  
قلت  
انما  
وقع  
باينا  
لان  
الزوج  
ظلمها  
حيث  
منع  
حقها  
المسمى  
عليه  
وهو  
الوطء  
في  
المدة  
فجازاه  
الشرع  
بالطلاق  
وعند  
مضى  
المدة  
تخليصها  
عن  
ضرب  
التعليق  
ولا  
يحصل  
التخص  
بالرجعي  
فوقع  
باينا  
لان  
الابلاء  
كان  
طلاقا  
باينا  
على  
الغرة  
في  
الجاهلية  
حيث  
لا  
تقربها  
الشخص  
بعد  
الابلاء  
ابد  
في  
حله  
الشرع  
موثلا  
ببقاءه  
تربص  
اربعة  
اسهر  
الى  
انقضاء  
المدة  
فحصلت  
الاشارة  
الى  
ان  
الواقع  
بالابلاء  
باين  
لكنه

موصت فافهم **قوله** وقال السافعي تبين بتفريق القاضي مذهب الشافعي رحمه  
انه يقي او يطلق بعد المدة فان لم يطلق يطلقها القاضي ردقا لطله كما في اجبت  
والعنه **قوله** وهو الماثور عن عثمان وعلي والعبادة الثلاثة وزيد بن ثابت  
رضي الله عنهم اى مذهبنا وهو البيهقنة بعد حصى حنة الابلاء مروى عن الصحابة  
المذكورين رضي الله عنهم وارا دار العبادة الثلاثة عبدالله بن مسعود وعبدالله  
بن عباس وعبدالله بن عمر وفيه نظر لان مالك احدث في الموطا عن جعفر بن محمد  
عن ابيه عن علي بن ابي طالب انه كان يقول ان الرجل من امراته لم يقع عليه  
الطلاق وان مضت الاربعة الاسهر حتى يوقف فاما ان يطلق واما ان يقي  
وكذلك روى البخاري في الصحيح انه لا يقع الطلاق حتى يطلق وتدل ذلك عن عثمان  
وعلي وابن عمر وابي الدرداء وعائشة واثني عشر رجلا من اصحاب النبي عليه السلام  
فعمل ان مذهب عثمان وعلي وابن عمر ليس كما قال صاحب الهداية على ما قال البخاري  
ولكن محمد بن الحسين قال في حوطاه بلذنا عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد  
بن مسعود وزيد بن ثابت انهم قالوا اذا الى الرجل من امراته مضت اربعة اسهر  
قبل ان يقي فقد بانت بتطبيقه باين وهو خاطب من الخطاب وكانوا لا يرون  
ان يوقف بعد الاربعة الاسهر قال ابن عباس في تفسيره هذه الآية للذين يولون  
من نسائهم يورثون اربعة اسهر فانها فان الله عفور رحيم وان عزموا الطلاق  
فان الله سمع عليهم قال القس في الجاه في الاربعة الاسهر وعزيمه الطلاق انقضاء  
الاربعة الاسهر فاذا مضت بانت بتطبيقه ولا يورث بعدها وكان بن عباس  
اعلم بتفسير القرآن من غيره الى هنا لفظ محمد في موطاه ثم اعلم ان الاكثر من الصحابة  
رضي الله عنهم على ما قال اصحابنا رحمه الله بدليل نقل البخاري عن اثني عشر رجلا من  
الصحابة اذا قالوا ابدك كان عيومتهم وهم اكثر منهم على خلاف ذلك وهو وقوع الطلاق  
بغير اربعة اسهر

وتوقع  
ص

انما هو  
الرجعة  
بما روي  
في صحيح  
الترمذي  
عن ابن  
سعود  
ابن عباس  
انهما  
فالعزمة  
الطلاق  
انقضاء  
الاربعة  
الاسهر  
فمضى  
الآية  
ان  
زوجها  
الطلاق  
بترك  
النبي  
فان  
الله  
سمع  
بمعالمتهم  
بكلمة  
الابلاء  
عليهم  
وهذا  
وعيد  
على  
ترك  
النبي  
فان  
قلت  
سلنا  
ان  
مجرد  
الاربعة  
الاسهر  
يقع  
الطلاق  
ولكن  
لانهم  
انه  
باين  
ولا  
دالة  
في  
الآية  
على  
البين  
فلم  
لا  
يجوز  
ان  
يقع  
رجعا  
كما  
روى  
في  
الموطا  
عن  
بن  
المسيب  
قلت  
انما  
وقع  
باينا  
لان  
الزوج  
ظلمها  
حيث  
منع  
حقها  
المسمى  
عليه  
وهو  
الوطء  
في  
المدة  
فجازاه  
الشرع  
بالطلاق  
وعند  
مضى  
المدة  
تخليصها  
عن  
ضرب  
التعليق  
ولا  
يحصل  
التخص  
بالرجعي  
فوقع  
باينا  
لان  
الابلاء  
كان  
طلاقا  
باينا  
على  
الغرة  
في  
الجاهلية  
حيث  
لا  
تقربها  
الشخص  
بعد  
الابلاء  
ابد  
في  
حله  
الشرع  
موثلا  
ببقاءه  
تربص  
اربعة  
اسهر  
الى  
انقضاء  
المدة  
فحصلت  
الاشارة  
الى  
ان  
الواقع  
بالابلاء  
باين  
لكنه